

المقدمة

وتعزيز جاهزية دولة إسرائيل لمواجهة المخاطر المعقدة والمتغيرة.

إجراءات حكومة إسرائيل واستعداداتها لمواجهة أزمة المناخ - تقرير متابعة

في شباط/فبراير 2020 بدأ مكتب مراقب الدولة بفحص استعدادات الحكومة للتعامل مع التغيرات المناخية، ومنذ ذلك الحين قَدّم إلى الكنيست استنتاجاته وتوصياته في عامي 2021 و-2024، ويعرضها اليوم للمرة الثالثة في عام 2026. يبيّن الفحص المتواصل لما جرى خلال السنوات الست الماضية (2020-2026) أن نشاط الحكومة في هذا المجال لا يزال متعثراً، وأن أداءها يعاني من قصور واضح: فالحكومة تماطل في اتخاذ الإجراءات، وكل ما تقوم به لتعزيز معالجة القضية بشكل منهجي ورفع مستوى الاهتمام الحكومي في هذا الموضوع لا يتجاوز، في أحسن الأحوال، حلولاً جزئية ومؤقتة تتمثل في عشرات القرارات الحكومية التي لا تُحدث تغييراً حقيقياً. من حيث النتائج على المستوى الحكومي، فلا يوجد تشريع خاص بالمناخ؛ لا توجد رقابة أو متابعة لمبادرات الشواغل التي خصصتها الحكومة على مر السنين لمعالجة قضايا المناخ أو القضايا المرتبطة بها؛ ولا توجد جهة حكومية ثابتة ورائدة، وملتزمة - ضمن الصلاحيات والموارد المخصصة لها - بالعمل على تحقيق الأهداف الوطنية المحددة. لا توجد خطة استعداد وطنية؛ وفيما يتعلق بأهداف خفض انبعاثات غازات الدفيئة - فإن إسرائيل لم تحقق الأهداف التي حددتها لنفسها.

يرفع هذا التقرير مرة أخرى راية تحذير حمراء أمام الحكومة ومن يرأسها، ويوجه إليهما رسالة واضحة لا تحتمل التأويل - الأمر في غاية الوضوح. أزمة المناخ ليست حدثاً عابراً، بل هي عملية مستمرة وأخذة بالتفاقم. صُنّفت الوزارات الحكومية هذه القضية على أنها تهديد منظوميّ قد يؤدي إلى نشوء "أزمات ثانوية" واضطرابات تؤثر على مجالات حياتية عديدة، من بينها: صحة

التقرير المعروض أمامكم هو تقرير خاص يتضمن نتائج الرقابة حول تعامل الدولة مع المخاطر البيئية، التكنولوجية والاجتماعية. يتناول التقرير مجموعة من القضايا المركزية التي تقع في جوهر عمل الحكومة وتعكس مدى تعقيد التحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة. المواضيع التي يتناولها التقرير تشمل مجالات عديدة - بدءاً من الاستعداد للتهديدات الاستراتيجية بعيدة المدى، إلى جانب قضايا الرقابة، إنفاذ القانون وحماية الفئات المستحقة للدعم، وانتهاءً بضمان جودة الخدمات العامة وتحصيل الحقوق. رغم اختلاف هذه المحاور الثلاثة من حيث الموضوع، إلا أنها ترسم معاً صورة متكاملة ومترابطة لحصانة إسرائيل الوطنية والاجتماعية. سواءً من حيث الجاهزية المادية والمؤسسية لمواجهة التهديدات العالمية والبنى التحتية، وكذلك من حيث الحساسية الاجتماعية والالتزام الأخلاقي العميق تجاه الفئات المستحقة للدعم والعدالة. تعكس هذه التقارير دور مراقبة الدولة كجهة رقابية عليا تتابع البنى التحتية الوطنية للدولة، وتراقب جوهر واجبه الأخلاقي تجاه مواطنيها.

يتضمن هذا التقرير فصلين يتناولان تهديدين رئيسيين برزا خلال السنوات الأخيرة، ويلزمان استعداد وطني منظم، متواصل ومنسق: إجراءات حكومة إسرائيل واستعداداتها لمواجهة أزمة المناخ - تقرير متابعة؛ جوانب تعامل الحكومة مع انخفاض منسوب المياه في الحوض الشمالي للبحر الميت وتأثيراته - رغم اختلاف هاتين القضيتين بطبيعتهما، إلا أنهما تتشابهان من حيث تداعياتهما الواسعة والحاجة إلى توفير حلول لهما على مستوى المنظومة بأكملها. تشير نتائج الرقابة إلى وجود فجوات مستمرة بين شدة التحديات وبين الحلول المقترحة لها، وإلى الحاجة إلى تعزيز التخطيط بعيد المدى، التنسيق بين الجهات والمنظمات المختلفة والقدرة على التنفيذ. نظراً لأهمية هذه القضايا وتأثيراتها، فإن نتائج هذا التقرير يمكن أن تشكل أساساً لبلورة سياسة وطنية متكاملة،

בשנת 2022, בעל־מלאכה על־ידי אגף זה החלטות. רעם אן ארכיב הקמירות פי החטנת הו שרפ אסאסי ללחטול על־ארכיב, תבין אן הזרת לטעל אל־ינה מנתמה ופעלה ללחטול מן ארכיב הקמירות פעלל. יעטר זה הזע פשלל פי אגרות ארכיב, וימס בקדרה זרת ארכיב ואלעלע על־זמן וזוד אל־ינה ארכיב תהדף אל־חמיה الأطفال. كما أظهر التقرير أنه برغم اشتراط تقديم مصادقات السلامة للحصول على الترخيص، فإن نسبة كبيرة من أصحاب الحضانة التي خضعت للفحص - 58% في السنة الدراسية 2023-2024 و-53% في السنة الدراسية 2024-2025 - لم يقدموا كل المصادقات المطلوبة والسليمة. كما تبين أنه خلال السنة الدراسية 2024-2025، في نسبة كبيرة من الحضانة التي خضعت للفحص، كانت هناك مخالفات تتعلق بالسلامة في مجالات جوهرية، والتي أقرت وزارة التربية والتعليم بوجود معالجتها على الفور - في البنية التحتية لمنظومة الكهرباء (في 24% من الحضانة المعترف بها و-18% من الحضانة الخاصة)، في مبنى الحضانة (في نحو 10% من الحضانة الخاصة و-1% من الحضانة المعترف بها)، وفي ساحة الحضانة (في 74% من الحضانة المعترف بها و-53% من الحضانة الخاصة). كما تبين أن نحو 81% من الحضانة خلال السنة الدراسية 2024-2025 لم تستوفي متطلبات وزارة التربية والتعليم بخصوص الإبلاغ عن إصلاح مخالفات السلامة.

يتوجب على وزارة التربية والتعليم العمل على إيجاد الحضانة التي تعمل بدون ترخيص، كما يوصى بإعادة النظر في آليات الرقابة على تطبيق قانون الكاميرات. يجب على وزارة التربية والتعليم أن تعمل من أجل تحسين منظومة الرقابة التي تُشغلها في مجال السلامة داخل الحضانة، بما في ذلك تطبيق إجراءات فعالة لمتابعة إصلاح الأعطال والمخالفات.

الجمهور؛ استمرارية عمل البنية التحتية للدولة، بالأخص المواصلات، الطاقة والمياه؛ الاستقرار الأمني الإقليمي؛ الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد؛ والاستقرار المالي. على ضوء الفجوة الكبيرة بين تصريحات الحكومة وأدائها على أرض الواقع، بين قراراتها ونتائج نشاطها، بين الحاجة إلى عمل حكومي واسع النطاق القائم على التوافقات وبين طبيعة العمل القطاعي القائم، بين التهديد والاستعداد - يتعين على الحكومة أن تكثف جهودها من أجل تطبيق التوصيات الواردة في هذا التقرير وفي التقارير السابقة. كما يتعين على الوزارة لحماية البيئة، كونها المسؤولة بحكم منصبها عن تعزيز الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع التغيرات المناخية في إسرائيل، أن توظف صلاحيتها ومسؤوليتها، وأن تعمل على تأسيس منظومة حوكمة للمناخ، من أجل التحفيز على اتخاذ الخطوات اللازمة، تعزيز اهتمام الحكومة بالقضية وتوفير حلول لمخاطر هذا الموضوع، الذي يُعتبر موضوعاً منظومياً ومتعدد الأبعاد.

جوانب الرقابة والحفاظ على سلامة الأطفال الصغار في الحضانة اليومية

في عام 2024 كان يعيش في إسرائيل نحو 540,000 طفل من سن الولادة حتى ثلاث سنوات. في السنة الدراسية 2024-2025 كان في أنحاء البلاد نحو 5,060 حضانة تعمل بترخيص من وزارة التربية، تواجد فيها نحو 212,000 طفل. بالإضافة لذلك، كان هناك عدد غير معروف من الحضانة التي تعمل بدون ترخيص، خللاً للقانون. هناك أهمية بالغة لضمان سلامة الأطفال في الحضانة، نظراً لهشاشتهم من الناحيتين الجسدية والنفسية. تزداد هذه الأهمية في ظل حالات العنف ضد الأطفال وحوادث السلامة الخطيرة التي كُشفت خلال السنوات الأخيرة. أظهر تقرير الرقابة أنه لم تكن بحوزة وزارة التربية والتعليم معلومات كاملة حول جميع الحضانة التي تعمل دون ترخيص، رغم أن مراقب الدولة أوصى الوزارة في تقرير

